

!! اليهود يطالبون بالتعويض عن أملاكهم المزعومة

القاهرة - هاني زايد

ابريل 2008م الساعة 1:37:41 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة 08 الثلاثاء



جاء تصويت مجلس النواب الأمريكي لصالح ما زعم أنه تعويض لليهود عن أملاكهم التي اضطروا للتخلي عنها للنزوح إلى الكيان الصهيوني ليثير من جديد جدلاً داخل الأوساط السياسية في العديد من البلدان العربية، و على الرغم من أن قرار مجلس النواب الأمريكي لا يرقى إلى درجة التنفيذ إلا أنه خلق حالة جدل هائلة خاصة مصر و التي تتعرض منذ فترة ليست بالقصيرة لحملة من جانب من يطلقون على أنفسهم يهود مصر، حيث سبق للجمعية التاريخية الأمريكية لليهود المصريين أن عقدت مؤتمراً - في الأراضي الفلسطينية المحتلة- تحت عنوان النزوح الثاني لليهود المصريين تحت زعم الاستماع إلى الشهادات الشخصية لأفراد من عائلات يهودية عاشت في مصر و هي الشهادات التي جمعت بناء على توصيات المؤتمر السابق و الذي عقد في حيفا العام الماضي. و هدف المؤتمر الأساسي- حسب ما هو معلن- هو إنشاء قاعدة بيانات



لتوثيق الزواج في الديانة اليهودية التي كان يشترط فيها كتابة التواريخ و نسب العائلة و مكان أقامتها و أملاك الزوج و ارث الزوجة، وأغلبها كتب باللغة العبرية، و منذ عقد هذا المؤتمر المشبوه، لم تنقطع جهود الجمعية من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من تلك الوثائق لدى العائلات في أوروبا خاصة في فرنسا و البرازيل، و هدفت الجمعية من وراء ذلك إلى وضع الحكومة المصرية في مأزق قد تواجهه معه قضايا تتضمن الحصول على تعويضات بالملايين نظرا للدعوات التي تزعم نزوح ما يقرب من ثمانين يهود من مصر حتى الستينات من القرن الماضي، و من خلال ما تعتمد عليه الجمعية من نفوذ داخل الكونجرس الأمريكي، لم يكن غريباً أن تستغل هذا النفوذ من اجل الضغط على الإدارة الأمريكية لربط المعونة السنوية بتسليم الحكومة المصرية ما يريدون الحصول عليه من وثائق ومستندات تتعلق بميلاد

وزواج ووفيات وأحوال اجتماعية، و تتعمد تلك الادعاءات إخفاء الحقائق المتعلقة بأسباب الهجرة الحقيقية لليهود من مصر بعد أن تسللت المخابرات الإسرائيلية إلى عناصر هذه الطائفة في القاهرة فوظفتها للقيام بحملة تقجيرات إضافة إلى رغبة اليهود الحقيقية في العيش في إسرائيل و دون تجاهل حقيقة تاريخية هامة تثبت أن اغلب اليهود بمصر انتموا إلى جاليات يونانية و ايطالية لكن يبدو أن المصريين الذين اعتادوا الترحيب بالغرباء بحرارة و صهرهم داخل الثقافة المصرية فلتت منهم عبارة "البيت بيتكوا" فرددها اليهود "البيت بيتنا"، حيث تعمدت اللجنة العزف على نفس المزاعم التي سبق طرحها علي الرئيس السادات أثناء قمة كامب ديفيد ورفض مناقشتها من الأساس.. لكن رفض السادات لم يمنع الكيان الصهيوني من تشكيل عدة لجان من يهود الولايات المتحدة الأمريكية من ذوي الأصول العربية لتلقي التقارير من اليهود العرب المهاجرين إلي أمريكا بشأن ما يزعمون أنها ممتلكات تركوها وراءهم وهاجروا، وانتهت هذه اللجان إلي تقدير تلك الممتلكات بما يزيد علي ستة مليارات دولار.. إلا أن منظمة تدعي 'اللجنة الدولية لليهود الدول العربية' رفضت هذا التقدير..

**البعض يؤكد أن قرار  
مجلس النواب كلام و  
السلام**

ولم يلبث رئيس تلك المنظمة 'عميرام إيتاس' أن زعم أن هناك مليون يهودي غادروا الدول العربية تاركين خلفهم ما لا يقل عن 200 ألف بيت.. وأنه من الصعب تقدير قيمة تلك الأموال المتروكة.. إلا أنه علي الرغم من ذلك شدد علي أن يهود العراق كانوا يسيطرون في الأربعينيات علي 80 %

من اقتصاد البلاد.. أي ما يزيد علي 100 مليار دولار وزعم أن أملاك اليهود 'المسلوبة' في مصر تقدر بحوالي 60 مليار دولار ويبدو أن السيد عميرام تناسي التعويضات التي حصل عليها أجداده.. وسرعان ما شكل الكيان الصهيوني جمعية أمريكية بنيويورك أطلق عليها اسم 'الجمعية التاريخية لليهود مصر'.. التي راحت تبث عبر موقعها علي الإنترنت كثيرا من المزاعم مثل الحديث عن أن 'يهود مصر لم تكن لديهم أبدا نية مغادرة البلاد لولا المعاناة التي لاقوها منذ عام 1948 علي يد الحكومات المصرية التي قادت حملة ضدهم لتطفيشهم وجعلهم يعيشون في رعب.. وقامت بمصادرة جميع أموالهم.. وسرقت منهم ممتلكاتهم التي تقدر بمليارات الدولارات بدلا من أن تعترف مصر بفضل اليهود العظيم عليها أو تقدر ما فعلوه من أجلها!! حتى أن عدد اليهود الذين عاشوا في مصر كان يقدر بحوالي 145 ألف يهودي قبل عام..1948 وهو العدد الذي انخفض إلي 76 ألفا عام 1948 ثم إلي 200 فقط في الوقت الحالي.. واستغل اليهود المصريون المهاجرون إلي أمريكا نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وجماعات الضغط الصهيونية وراحوا يمدون خطوط مزاعمهم علي استقامتها مطالبين بما زعموا أنه حقوق كانت

ملكيتها تعود إلي الجالية اليهودية في مصر مثل المعابد والمعاهد الدينية



والمدارس والمستشفيات والمطاعم بدلا من قصر تلك الحقوق المزعومة علي الممتلكات الخاصة.. كما نجح أعضاء 'الجمعية التاريخية ليهود مصر' في مد خطوط اتصال قوية مع لجنة الحريات الدينية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية.. وهي اللجنة التي تم تشكيلها بموجب قانون الحرية الدينية الذي أصدره الكونجرس الأمريكي بصفته وصيا وحيدا علي حريات الشعوب خصوصا الدينية منها عام 1996.. وفي السنوات الأولى من تأسيسها كانت اللجنة تتعمد إصدار تقاريرها عن أوضاع الأقباط في مصر متواكبة دائما مع موعد الزيارة السنوية للرئيس مبارك إلي واشنطن في أبريل من كل عام، وهي تقارير كانت مصحوبة دائما بهالات التضخيم من حجم المشكلات التي يعانها المسيحيون في مصر والتي هي في الأساس جزء من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانها المجتمع المصري ككل بعيدا عن نغمة النزعات الطائفية الدينية.. لكن زيارات أعضاء اللجنة الأخيرة لمصر شهدت توسيع مهامها لتشمل شئون يهود مصر المهاجرين ومزاعمهم بشأن ممتلكاتهم في مصر وأماكن عبادتهم إضافة إلي قضايا البهائيين والشيعية والشواذ جنسيا.. وبلغ الأمر حد تسليم أعضاء اللجنة ملفا إلي السلطات المصرية عن أملاك اليهود بمصر وأماكنها.. وحتى تكتمل فصول الأسطورة فقد تضمن الملف توصية بعودة هذه الأملاك لأصحابها بزعم أنهم تركوها عقب حرب 48 وثورة يوليو.. ويتعمد اليهود المصريون المهاجرون إلي أمريكا إخفاء حقائق عدة تتعلق بظروف هجرتهم إلي خارج مصر..

**السادات جامل اليهود قائلاً "البيت  
بيتكم" فأرادوا أن يدخلوه بحميرهم و  
خنازيرهم**

حيث إن خروج اليهود من مصر لم يكن بسبب ديانتهم ..وانما كانت هناك ثلاثة انفجارات مدوية هزت أوضاع اليهود في مصر.. الانفجار الأول كان مع بدء تقدم القوات الألمانية في صحراء مصر الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية.. حيث خشي اليهود المصريون من انتصار الألمان في الحرب ففروا إلي جنوب أفريقيا خوفا من بطش الألمان بهم خاصة أن تلك الفترة شهدت تضخيما وتهويلا لما تعرض له اليهود علي يد هتلر تحت أساطير الهولوكست ومعاداة السامية.. أما الانفجار الثاني فكان في أعقاب حرب 48 وهو انفجار كان يكمن في شخصية اليهود أنفسهم ورغبة كثير منهم في الهجرة إلي ما زعموا أنه أرض الميعاد وتكوين الكيان الصهيوني.. أما الانفجار الثالث فكان في أعقاب حرب 56 وقرارات التأميم وخشية اليهود علي ممتلكاتهم وهو ما جعلهم يفضلون الرحيل عن مصر وتهريب أموالهم معهم عن طريق شبكة 'جوشين' السرية التي كانت تتولي تهريب اليهود المصريين إلي فرنسا وإيطاليا ثم إلي الكيان الصهيوني..

تقرير الخارجية الأمريكية و مزاعم اضطهاد اليهود في مصر

لكن يبدو أن قدر مصر هو أن تظل عرضة لسهام أباطرة الطابور الخامس علي كل شكل ولون، و هو ما يعكسه تقرير أصدرته الخارجية الأمريكية عام 2005، حيث عذف واضعوا تقرير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية على أكذوبة معاداة السامية، حيث هاجم واضعوا التقرير الصحافة المصرية بشدة تحت زعم اضطهاد الأقلية اليهودية.. و أشار التقرير إلى أن عدد الذين يدينون باليهودية في مصر حوالي 200 شخص، معظمهم من كبار السن. و زعم التقرير أن مشاعر معاداة السامية ظهرت في كل من الصحافة المملوكة للدولة وصحف المعارضة؛ كما ظهرت الكاريكاتيرات في الصحافة ووسائل الإعلام الالكترونية. و برر التقرير مزاعمه بعدد من القصص المبالغ فيها مثل الاستدلال بما أذاعته القناة الفضائية الثقافية في 27 نوفمبر عام 2005 في برنامج بعنوان "دراسة لتاريخ إسرائيل" قال فيه الراوي أن اليهود "ابتزوا العالم عن طريق المبالغة فيما حدث معهم إبان الحرب العالمية الثانية، وهم لا يزالوا يستفيدون من هذا الابتزاز، في صورة أموال ومساعدات من دول لا تزال لديها عقدة الذنب تجاه محارق هتلر - التي لا يوجد عليها دليل، ماعدا دعاية الصهاينة لها." كما قدم البرنامج آراء الصحفي محمد القدوسى الذي قال "في ست سنوات هي عمر الحرب العالمية الثانية، ليس من الممكن أن يتم حرق ستة ملايين يهودي". و كذلك بقال نشرته جريدة المساء في 12 ديسمبر عام 2005، و أكد فيه الصحفي هشام عبد الرؤوف في عموده بعنوان "أكاذيب إسرائيل" أن غرف الغاز النازية "لم تكن أكثر من غرف لتطهير الملابس". ووجه عبد الرؤوف سؤالاً للحكومات الغربية "إذا كنتم تشعرون بالشفقة تجاه اليهود المساكين، فلماذا لا تنتشئون دولتهم على أرضكم أنتم؟" والعجيب أن التقرير تعمد في قضية معاداة السامية تحديداً الإشادة بما وصفه بموقف الدولة مشيراً إلى أن الحكومة المصرية ألحت على الصحفيين ورسامي الكاريكاتير بتجنب التعليقات المعادية للسامية.

### **ميلاد الموساد في شارع عدلي**

و تناسى أعضاء مجلس النواب الأمريكي و من قبلهم الخارجية الأمريكية حقيقة أن الكيان الصهيوني لم يتخل يوماً عن استخدام اليهود كطابور خامس، حيث تشير التقارير المخبرانية إلى أن الكيان الصهيوني تعمد كثيراً إسقاط الشباب المصري في بئر الخانة، و ذلك منذ إنشائه، حيث تشير التقارير إلى أن الموساد الإسرائيلي ولد في القاهرة، وبالذات داخل المعبد اليهودي في شارع عدلي في عام 1947.. وطوال مشوار عدد سنواته التي تزيد علي الستين عاما تم ضبط أكثر من 52 شبكة تجسس إسرائيلية في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة وحدها.. من بينها 9 شبكات خلال السنوات الثلاث الأخيرة. و طوال هذه السنوات الطويلة سعي الموساد دائماً للإيقاع بالشباب المصري الذي يسافر إلي الكيان الصهيوني أو أي دولة أوروبية أو غربية.. يساعده علي ذلك معاهدة كامب ديفيد، إضافة إلى عمليات التطبيع الصناعية والزراعية والتجارية وزيارات رجال أعمال مصريين إلي "إسرائيل"، و كذلك رحلات السياحة الإسرائيلية المفتوحة طوال العام و

التبادل الثقافي بين الجامعات ومراكز الأبحاث، ومن هنا فقد بلغ عدد جواسيس الموساد الذين تم تجنيدهم والدفن بهم إلي مصر 67 جاسوسا 25% منهم إسرائيليون و75% مصريون من بينهم محمد عصام العطار ورقمه 66 في مسلسل الخونة ومحمد سيد صابر ورقمه 67. و الغريب أن التجسس الإسرائيلي على مصر بدأ منذ اليوم الأول لبدء العلاقات بين البلدين.

### طوفان من شبكات التجسس

**الأمريكان يتعمدون تجاهل عمليات**

**تجسس اليهود ضد مصر**

هناك طابور طويل من الجواسيس والعملاء الذين تساقطوا خلال العشرين عاما الماضية فقط ورغم انه من المعروف أن الحرب المخبرانية هي أطول الحروب على مر التاريخ، وهي الحرب الوحيدة التي لا يكتب لها نهاية وتحفظ بأدق أسرارها، إلا أن الثابت انه لا يكشف عنها إلا ما يريد القائلون عليها أن يكشفوه.

و قد ارتبطت السفارة الإسرائيلية بالقاهرة والمركز الأكاديمي الإسرائيلي بعدة عمليات تجسس كشفت عنها المخابرات المصرية في حينها ومنها ما كشفت عنه هيئة الأمن القومي مؤخرا، من عملية الجاسوس المصري وليد لطفي 29 سنة ويعمل محاميا تقدم للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة طالبا الإلقاء بمعلومات مهمة في مقابل الحصول على أموال، وقد أبلغت هيئة الأمن القومي نيابة أمن الدولة العليا عن الجاسوس وتم إلقاء القبض عليه في أحد المقاهي في منطقة الهرم، الجاسوس المصري اتصل بالسفارة الإسرائيلية عدة مرات، وأرسل فاكسا يتضمن بعض المعلومات التي تضر بسلامة البلاد وحدد موعدا للقاء مسئول بالسفارة الإسرائيلية بأحد مقاهي الهرم، وقد تم عرض الإلقاء بمعلومات مقابل 2500 دولار وانه لديه معلومات أخرى، وقد اعترف المتهم أن فكرة الاتصال بالسفارة راودته في شهر أبريل الماضي لتزويدهم بمعلومات مهمة مقابل الحصول على مبالغ، وبالفعل تم الاتصال بأحد مسئولي الأمن بالسفارة الذي طلب منه الحضور بنفسه وقال: «ولكن خشيت أن أكون مراقبا فأرسلت فاكسا به بعض المعلومات وطلبت 2500 دولار وان لدى معلومات أخرى وطلبت حضور شخص من السفارة لمقابلتي في أحد المقاهي بمنطقة الهرم إلا أنني فوجئت برجل الأمن المصري».

ومن احدث القضايا التي حدثت في ظل معاهدة السلام نجد في حقبة الثمانينيات العديد من عمليات التجسس منها قضية ضبط «إبراهيم شامير» نائب مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، ومعه مجموعة من العاملين بالمركز، وهم يهربون 25، 3 كيلو غرامات هيروين من مطار القاهرة، أثناء رحلة سياحية لهم مع السفير الإسرائيلي «مشيه ساسون» في 1987/8/24، وقد تدخل السفير لإنهاء الموقف، وظلوا في أماكنهم في المركز دون محاكمة، وقد اتضح أن شامير مجند لصالح المخابرات الإسرائيلية وجاء إلى مصر، لتكوين شبكات للتجسس، وتهريب المخدرات، وتهريب الدولارات المزيفة، ونشر الأوبئة، والعقاقير الضارة،

كالإيدز وعقار الإجهاض الفوري وغيرها، ولعلنا نذكر قضية «يوسف طحان»، الذي قبض عليه متلبسا بتهريب الهيروين عام 1984، والذي قال ساخرا أو متهكما على الحكم عليه بالإعدام «أنتم حكمتم عليّ بالإعدام ولن ينفذ هذا الحكم، لأن ورائي إسرائيل». وقضايا التجسس في هذه الفترة لا تخلو من الجنس والمخدرات، إلا أن قضية فارس مصراتي وابنته فائقة «فاقت» غيرها من القضايا، ففي عام 1992 أي بعد 14 عاما من معاهدة السلام ضبطت أجهزة الأمن المصرية جاسوسا إسرائيليا ومعه ابنته داخل شقة مفروشة بحي النزهة بمصر الجديدة وتحديدا في الدور الأول بالمنزل رقم 5 بشارع احمد مخيمر وذلك فجر أحد أيام فبراير عام 1992، حيث اصطحبت الشرطة بواب المنزل إلى الشقة، وعندما دقوا الباب ولم يفتح من كانوا بالداخل، تم كسر الباب حيث وجدت الشرطة فائقة في وضع مريب مع أحد الشباب ونفت فائقة أنها تعرف مكان والدها، لكن رجال المباحث لاحظوا أن هناك كسرا في شباك خلفي للشقة، فتوجهوا إلى أسفل حيث وجدوا فارس مصراتي ملقى على الأرض وقد أصيب بكسر في ساقه، اقتيد الجميع للتحقيق، واعترف فارس مصراتي الإسرائيلي من أصل ليبي انه يحضر للقاهرة بتعليمات من الموساد تحت ستار السياحة لجمع معلومات والعودة بها لإسرائيل، والغريب أن فارس اعترف بلا حرج بأن مهمة ابنته تتمثل في اصطيد الشخصيات العامة والشباب وقضاء سهرات حمراء معهم للحصول على المعلومات، واعترفت فائقة بدورها، وعندما حاول رجال المباحث التوصل لمعارفها، اعتذرت فائقة بأنه لا يمكن حصرهم، أما الشاب الذي تصادف وجوده معها لحظة القبض عليها وعلى والدها تبين انه مجرد زبون من بين عشرات الزبائن ..

ومن بين توابع القضية أيضا ما أشارت له الصحف وقتها من أن الآنسة فائقة مصابة بالإيدز، وأنها كانت مهتمة بالإيقاع بعشرات وربما مئات الشباب والرجال المصريين، لذلك انطلقت الشرطة للإمساك بهؤلاء الذين أصيبوا بالإيدز لعزلهم !!

وفي نهاية عام 1997 تم القبض على عميل الموساد سمحان مطير الذي عينه محافظ جنوب سيناء مستشارا له عام 1980، وسمحان كان يعمل في شبابه خفيرا في إحدى شركات البترول، وخلال 30 عاما عمل في جهاز الموساد وكان يتلقى شحنات المخدرات عبر سيناء ويرسل المعلومات في مقابلها، وبلغت ثروته أكثر من أربعة ملايين جنيه ونشط كسياسي حصيف حتى تم تعيينه مستشارا لمحافظ جنوب سيناء .

جدير بالذكر أن سمحان هذا حصل على نوط الامتياز من الطبقة الأولى في عهد الرئيس السادات «تقديرا لمعاونته الصادقة خلال حرب أكتوبر!!» كما أشاد تقرير أممي بالدور البارز الذي لعبه لصالح البلاد قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر، كما أن السيد سمحان لم يكن يكتفي بدفع ضرائبه كاملة، بل كان يقيم في رمضان أضخم وأهم الموائد، وفي نفس الوقت كان حريصا على تهريب كل أمواله لبنوك أوروبا وأمريكا، وعلى الرغم

من ذلك وبسبب عدم وجود أدلة يقينية على تخايره، اكتفت محكمة القيم بفرض الحراسة عليه.

## سبع البحر

جدل كبير داخل الأوساط السياسية  
المصرية بعد تصويت مجلس النواب  
الأمريكي لصالح تعويض اليهود عن  
أملاكهم المزعومة

أما «سبع البحر» الإسرائيلي مورخاي ليفي فقد قبضت عليه شرطة المسطحات المائية بـمنفذ طابا بعد أن سبح من ايلات حتى ميناء طابا، أي عشرة كيلومترات وطلب ليفي فور القبض عليه اللجوء إلى مصر والبقاء فيها، وكان يرتدي أثناء سباحته جلابين أحدهما كحلي والثاني ابيض ويرتدي أسفل الجلابين بنطلون جينز وقميصا ويلف حول وسطه كيسا كبيرا من البلاستيك بداخله 3 من كتب التوراة!!، وعلل ليفي هربه وطلبه للجوء بأنه يكره النظام السياسي القاسي في إسرائيل!!، وبعد حبسه 15 يوما بتهمة التسلل حكم عليه بغرامة قدرها 1500 دولار دفعتها السفارة الإسرائيلية وتم ترحيله إلى إسرائيل. قبل هذا بتسعة شهور فقط تم القبض على الجاسوس سمير عثمان احمد أثناء قيامه بالتجسس مرتديا زي الغوص، فقد اعتاد على التنقل بحرا بين مصر وإسرائيل لينقل المعلومات المطلوبة أولا بأول، المعلومات التي أوردتها الصحف حول الغواص سمير على قلتها مثيرة للغاية، من بينها انه تم تجنيده عام 1988 بعد أن ترك عمله في (جهاز مصري حساس) ولم يتم ذكر اسم هذا الجهاز، وسافر إلى بلدان عربية عديدة ويمتلك أربع جوازات سفر وسبق له الالتحاق بالجيش العراقي وقام بتدريب القوات البحرية العراقية على عمل الضفادع البشرية، أما القبض عليه فقد تم بالصدفة البحتة، حيث اعتاد على السباحة من طابا المصرية إلى إسرائيل مرتديا زي الغوص للقاء الموساد لكنه ضل طريقه وألقي القبض عليه.

حكاية المدعو أوكا!

وفي عام 2000 أُلقت سلطات الأمن القبض على المدعو أكوكا وهو إسرائيلي كان يعبر الحدود مع زوجته في سيارة مجهزة بثلاث محطات لاسلكية ضخمة و9 أجهزة لاسلكية و7 أجهزة شاحن خاص وكيس ممتلئ بذخيرة عيار 9 ملم و18 خزينة طبنجة مختلفة العيار وخزينة رشاش آلي!!، وإذا كان محامي أكوكا تعلن بأن موكله جاهل بالقانون المصري وأنه يشغل وظيفة كبرى في شركة أمن عملاقة والتجهيزات الموجودة بالسيارة خاصة بعمله، غير أن المفاجأة أن أكوكا قال في تظلمه من قرار حبسه: أفرجوا عني كما أفرجتم عن عمير الونى الذي ضبط في قضية لاسلكي مشابهة، وهكذا تبين أن الونى قد حبس احتياطيا بعد محاولة عبور البلاد بأجهزة لاسلكي أجهزة اللاسلكي تستخدم في التجسس وليس في تجارة البط مثلا لتكون في حوزته.. أما أكثر القضايا إثارة للاهتمام فهي قضية الجاسوس عزام والتي قابل بسببها رئيس إسرائيل الرئيس مبارك

كما سعى ننتيا هو ومن بعده شارون لتوسيط شخصيات للإفراج



عنه مما يعكس أن عزام أحد كبار المسؤولين في جهاز الموساد، وتردد أنه المسئول عن تجنيد الشبان المصريين الذين يسافرون للعمل في إسرائيل .

والحكاية أن عزام قبض عليه متلبسا حيث نقل ملابس داخلية نسائية تحوي حبرا سريا خاصا ويستخدم في مراسلات الجاسوس عماد الذي جنده الموساد أثناء عمله في إسرائيل من خلال علاقة قامت بينه وبين زهرة جرجس الضابطة بالموساد،

وتحت ستار الاشتراك في مصنع ملابس بين مصر وإسرائيل راح عزام بوصفه خبير ملابس نسائية يتردد على شبرا الخيمة، وكان فايتسمان قد عرض على الرئيس مبارك الإفراج عن 11 ألفا و581 سجينا عربيا مقابل الإفراج عن عزام، مما يعكس مدى أهميته لأمن إسرائيل، إلا أن الرئيس مبارك رفض بحسم كل الوساطات لأن الأمر في يد القضاء .

وتتوالى فصول التجسس إلى المهندس شريف الفيلاي في القاهرة الذي سعى للحصول على معلومات حربية لنقلها إلى الموساد، إلى مدينة الإسكندرية التي شهدت قضية تجسس كان بطلها مجدي أنور توفيق الذي أُلقي القبض عليه في قضية تخاير لصالح جهاز الاستخبارات الإسرائيلية وحكمت عليه محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالإسكندرية مؤخرا بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات، وملخص القضية أن المتهم ارتكب جريمة السعي إلى دولة أجنبية، بقصد الإضرار بالنواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، كما حاول بالتزوير أن يثبت على خلاف الحقيقة أنه وزير مفوض بالخارجية وإرسال المحرر المزور بالفاكس إلى القنصلية الإسرائيلية، لإيهامها بأنه صاحب دراية في شؤون سياسية حسبما قرر في اعترافاته، فإنه قصد من ذلك

(إسالة لعاب إسرائيل)، وقرر أنه كان يهدف من أفعاله إلى الحصول على الربح المالي، نتيجة إمداد إسرائيل بمعلومات تفيدها في علاقاتها مع دول العالم